كراسات استراتيجية

العلاقات الروسية الأمريكية

تفاهمات تكتيكية فى إطار تناقضات إستراتيجية

د. نورهان الشيخ

السنة العشرون

العدد ٢٠٦

يناير ٢٠١٠

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس المركز
د. عبد المنعم سعيد

مدير المركز
د. جمال عبد الجواد

رئيس التحرير
عبد الفتاح الجبالى

مدير التحرير
محمد فايز فرحات

مستشارو التحرير

الأستاذ / السيد يسين
رئيسا
لواء / أحمد عبد الحليم
د. أحمد يوسف أحمد
الأستاذ / جميل مطر
د. حازم الببلاوى
د. عبد المنعم سعيد
د. على الدين هلال
د. محمد السيد سليم

المستشار الفنى
السيد عزمى

الأخراج الفنى
مصطفى علوان

كراسات استراتيجية

العلاقات الروسية الأمريكية

تفاهمات تكتيكية فى إطار تناقضات إستراتيجية

د. نورهان الشيخ

السنة العشرون - العدد رقم ٢٠٦ - يناير ٢٠١٠

قائمة المحتويات

مقدمـة ٥

أولا: التحول من المواجهة والعداء إلى التفاهم النسبي ٦

ثانيا: قضايا التوتر في العلاقات الروسية- الأمريكية ١٧

١- الحد من التغلغل الأمريكي في منطقة الكومنولث ١٩

٢- قضية توسيع حلف الأطلنطي ٢٣

٣- قضية الدرع المضادة للصواريخ ٢٦

٤- تعزيز الهيمنة الروسية في مجال الطاقة ٣١

أ- التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة ٣١

ب- السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة البديلة ٣٢

ج- الدفع بالاستثمارات الروسية في الخارج ٣٣

د- تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز ٣٣

خاتمة ٣٦

مقدمة (*)

عقب حصول الولايات المتحدة على استقلالها عن بريطانيا أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر، ظلت العلاقات الروسية الأمريكية محدودة وتقتصر على التجارة، حيث كانت الولايات المتحدة دولة وليدة ولم يكن لها آنذاك أهمية ودور يذكر فى النظام الدولى والتفاعلات الدولية التى كانت تديرها وتتحكم بها الدول الأوربية الكبرى، ومنها روسيا.

ومع ارهاصات الدور الأمريكى مطلع القرن العشرين بدأت العلاقات الروسية الأمريكية تتطور فى إطار من التوتر والعداء الأمريكى للثورة البلشفية فى روسيا. فقد رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بحكومة البلاشفة التي استولت على السلطة فى نوفمبر سنة ١٩١٧، بل وقدمت الدعم إلى الجيش الأبيض الذي حارب السلطة الجديدة وقامت بتزويده بالمال والمواد الغذائية. وخلال الفترة من ١٩١٨ – ١٩٢٠ شاركت القوات الأمريكية إلى جانب قوات بريطانيا وفرنسا واليابان في التدخل العسكري في شرق وشمال روسيا. وكانت الولايات المتحدة حتى مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين الدولة الكبرى الوحيدة التي لم تعترف بالاتحاد السوفيتي. إلا أن الاهتمام المتبادل والتنسيق بين البلدين إزاء التوسع الياباني في الشرق الأقصى أدى إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في عام ١٩٣٣.

وخلال الحرب العالمية الثانية التقت مصالح البلدين فى مواجهة الخطر الذى كان يمثله الزعيم الألمانى هتلر وسياساته التوسعية فى أوروبا، فوقع البلدان فى ١١ يونيو عام ١٩٤٢ بواشنطن الاتفاقية السوفيتية الامريكية حول المبادئ المعتمدة للمساعدة المتبادلة في اثناء الحرب ضد العدوان. ونجح الطرفان مع شركائهما الأوروبيين فى هزيمة هتلر والقضاء على حلم ألمانيا التوسعى، ووضع أسس النظام العالمي فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتى كان من بينها تأسيس الأمم المتحدة لضمان الأمن والسلم الدوليين.

ولكن ما أن اختفى العدو المشترك حتى برزت المواجهة العالمية ذات الأبعاد الايديولوجية والجيوسياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفيتي وحلفائه من جهة أخرى. وكان برنارد باروخ، مستشار الرئيس الأمريكى، هو أول من استخدم مصطلح "الحرب الباردة" للتعبير عن طبيعة هذه المرحلة فى العلاقات الروسية الأمريكية وذلك فى ١٦ أبريل ١٩٤٧. وقد استمرت المواجهة والحرب الباردة بين البلدين حتى تفكك الاتحاد السوفيتى وإعلان قيام كومنولث الدول المستقلة بين جمهورياته فى ديسمبر ١٩٩١.

(*) مؤلف هذه الدراسة د. نورهان الشيخ، أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى وطوال حقبة التسعينيات من القرن العشرين ساد الاعتقاد أن المواجهة الروسية الأمريكية التى استمرت على مدى ما يقرب من نصف قرن قد انتهت إلى غير رجعة، وأن روسيا التى هرولت إلى الأخذ باقتصاد السوق، والليبرالية لم تعد نداً للولايات المتحدة. عزز من ذلك الانهيار السريع فى القدرات الاقتصادية والعسكرية الروسية من ناحية، وانصياع السلوك الروسى والسياسة الروسية للإرادة الأمريكية من ناحية أخرى، والذى بدا واضحاً فى عدد من القضايا، مس بعضها صميم الأمن القومى الروسى والمصالح الروسية على نحو مباشر.

إلا أن المدقق فى العلاقات الروسية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، يجد أنه كان هناك دوماً هامشاً من التفاهم بين البلدين حتى فى ذروة الحرب الباردة والتوتر الشديد بينهما. كما كان هناك أيضاً تناقضاً حضارياً ومصلحياً جوهرياً فى أقوى فترات التقارب والدفئ فى العلاقات بينهما خلال التسعينيات، وأن التناقض كان وسيظل هو السمة الغالبة على العلاقات الروسية الأمريكية، وإن اختلف مضمون ومعطيات هذا التناقض.

وقد تأرجحت العلاقات الروسية الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية بين التوتر الشديد والانفراج النسبى. ورحلت إدارة الرئيس الأمريكى بوش (الأبن) تاركة هوة فى المواقف والرؤى بين البلدين، وتساؤلاً محيراً حول مدى قدرة الإدارة الأمريكية الجديدة على إصلاح ما أفسدته سابقتها، وتحسين علاقاتها مع موسكو، بل وصورتها أمام العالم أجمع!. وهو الأمر الذى يبدو بعيد المنال فى ضوء استمرار السياسات الأمريكية الفعلية على حالها، رغم التغير النسبى فى سلوكها اللفظى منذ وصول باراك أوباما إلى السلطة.

ونظراً لأهمية العلاقات الروسية الأمريكية وكونها عاملا مهما في اشاعة الاستقرار الدولي والإقليمى، تحاول هذه الدراسة الوقوف على واقع العلاقات الروسية الأمريكية، والتحول الذى شهدته، والذى يرجع بجذوره إلى فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى والسياسات التى دشنها جورباتشوف أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. وكذلك الوقوف على مواطن التوتر التى مازالت قائمة وتهدد التفاهم بين البلدين من آن لآخر.

أولاً: التحول من المواجهة والعداء إلى التفاهم النسبى

لعقود طويلة ظلت الماركسية- اللينينية تمثل الإطار المرجعى للسياسة الخارجية السوفيتية، حتى جاء جورباتشوف فى منتصف الثمانينيات وطرح برنامجاً متكاملاً لإعادة هيكلة السياسة الخارجية فيما عرف "بالتفكير الجديد"، وذلك إنطلاقاً من وعيه بالأزمات الاقتصادية والسياسية التى كان يمر بها الاتحاد السوفييتى، والتحديات الإقليمية والدولية التى تواجهه والتى كانت قائمة منذ حقبة برجينيف وكان القادة

السوفييت (برجينيف، ثم اندربوف، فتشرنينكو) على دراية بها إلا أنهم لم يبادروا بمواجهتها على نحو ما فعل جورباتشوف.

وقد انطلق التفكير الجديد لجورباتشوف فى مجال السياسة الخارجية من مجموعة من المبادئ التى مثلت إعادة تكييف للعلاقات مع الولايات المتحدة على أساس تعاونى وليس صراعى وذلك لأول مرة منذ الثورة البلشفية عام ١٩١٧، أهمها: توازن المصالح وليس توازن القوى، والاعتماد المتبادل، ونبذ الحرب، حيث تم بالفعل حذف النص الذى يعترف نظرياً بإمكانية نشوب حرب عالمية من برنامج الحزب الشيوعى، وأخيرا الانطلاق من مبدأ الأمن كل لا يتجزأ.[1]

انطلاقا من المبادئ السابقة، رأى جورباتشوف أن الاتحاد السوفييتى يجب أن يسعى لإيجاد عالم متعدد الأقطاب، يقوم على الاعتماد المتبادل، خال من الأسلحة النووية يعتمد فيه الأمن على الثقة المتبادلة وليس الأسلحة المتكافئة، يكون فيه الاتحاد السوفييتى قوة عظمى تتطلع لأن تصبح قوة اقتصادية كبرى، الأمر الذي يتطلب إدخال تغييرات جذرية فى السياسة الخارجية السوفييتية إذا أراد الاتحاد السوفييتى دخول القرن القادم كقوة كبرى. وتضمن ذلك ضرورة بدء مرحلة جديدة فى العلاقات السوفييتية الأمريكية تقوم على:

أ - الحوار ومناقشة كافة القضايا موضوع الخلاف بينهما، وضرورة تكثيف الاتصالات بين البلدين من أجل تحقيق الفهم المتبادل ليس فقط على مستوى القيادة السياسية فى البلدين ولكن على مستوى الشعوب أيضاً.

ب- الاحترام المتبادل ووقف الدعاية المضادة بين البلدين وتغيير النظرة الأمريكية إلى الاتحاد السوفييتى باعتباره العدو الأول للولايات المتحدة، وحديث القيادة الأمريكية عن "الخطر العسكرى السوفييتى" و"يد موسكو" و"مخططات الكرملين"، وغيرها من المفردات والاتهامات الأمريكية التي انعكست سلبا على علاقات البلدين. كذلك عدم التدخل فى الشئون الداخلية، فالاتحاد السوفييتى يتعامل مع الولايات المتحدة أياً كانت الإدارة الحاكمة ديمقراطية أم جمهورية، ويجب على الولايات المتحدة التعامل معه بالمثل. فرغم التناقض والاختلاف بين النظامين سياسيا واجتماعيا واقتصاديا فإنه لابد من التعاون بينهما لتحقيق السلام والأمن.

جـ – التأكيد على مفهوم "الأمن المتبادل"، وأنه يمكن تحقيق الأمن لكلا الطرفين عند مستويات أقل من التسلح، حيث رأى جورباتشوف أن سباق التسلح هو العقبة الأساسية التى

---

1 Gorbachev, Mikhail S., **Perestroika**, (New York: Harper & Row Publishers, 1987), pp. 136-137, 157-159.

تعوق التحسن فى العلاقات السوفييتية الأمريكية. وأن المصلحة المشتركة الحقيقية بين البلدين تكمن فى تجنب المواجهة بينهما وهو ما يقتضى وقف سباق التسلح ونزع السلاح.

د- أن تطوير العلاقات الاقتصادية هى الأساس المادى للتقارب السياسى حيث تخلق مصالح متبادلة تساعد على تطوير العلاقات السياسية وبناء الثقة بين البلدين، وتجاوز الاختلافات الأيديولوجية. ولذا فإنه من الضرورى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وإزالة العقبات التى تعوق ذلك، واحترام كل دولة لمصالح الأخرى.[٢]

وقد نجح جورباتشوف فى ترجمة هذه الأسس العامة إلى سياسات فعلية. فمن ناحية، نجحت لقاءات القمة بين جورباتشوف ونظيره الأمريكى فى فتح قناة اتصال مباشرة، وتنشيط الحوار بينهما حول مختلف القضايا. فتم عقد ثمانى لقاءات قمة خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠[٣]، كان أولها قمة جنيف (١٩ - ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥)، وكانت الأولى منذ ست سنوات، وأول لقاء للرئيس الأمريكى ريجان بأحد القادة السوفييت حيث لم يلتق بأى من القادة الثلاث الذين تعاقبوا على السلطة فى الاتحاد السوفييتى خلال فترة رئاسته الأولى (برجينيف وأندربوف وتشرنينكو). وقد كانت قمة جنيف نقطة الانطلاق لتحسين العلاقات السوفييتية الأمريكية وبداية حوار حقيقى بين البلدين تغيرت على أثره صورة الاتحاد السوفييتى لدى الرئيس ريجان، فتوقف الحديث عن "إمبراطورية الشر" فى لغة الخطاب الأمريكى، وتوقف الحديث عن رعاية الاتحاد السوفييتى للإرهاب الدولى. كما اتفق البلدان على ضرورة استئناف مباحثات الحد من التسلح، وتم توقيع اتفاقية للتبادل الثقافى[٤]. ثم جاءت القمة الثانية بين جورباتشوف وريجان وهى قمة "ريكيافيك" فى أكتوبر ١٩٨٦ والتي مثلت نقطة تحول فى الحوار السوفييتى الأمريكى والارتقاء به لمناقشة قضايا أكثر أهمية وتعقيداً مثل الأمن ونزع السلاح ووقف سباق التسلح. أعقبت ذلك قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ والتى مثلت أول زيارة يقوم بها زعيم سوفييتى لواشنطن منذ عام ١٩٧٣.

من ناحية أخرى، قام جورباتشوف باتخاذ مجموعة من الإجراءات على الصعيدين الخارجى والداخلى لتدعيم بناء الثقة بين البلدين، كان أهمها تهدئة النزاعات الإقليمية، وإنهاء المواجهة مع الولايات المتحدة فى عدد من بؤر التوتر فى دول العالم الثالث. فقد رأى

---

[2] **Ibid**, pp. 211 - 223.

[3] هذه اللقاءات هى: قمة جنيف (١٩ - ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥)، قمة ريكيافيك (١١ - ١٢ أكتوبر ١٩٨٦)، قمة واشنطن (٨ - ١١ ديسمبر ١٩٨٧)، قمة موسكو (٢٩ مايو ١٩٨٨)، لقاء جورباتشوف وبوش فى نيويورك (ديسمبر ١٩٨٨)، قمة مالطة (٢ - ٥ ديسمبر ١٩٨٩)، قمة واشنطن (مايو / يونيو ١٩٩٠)، قمة هلسنكى (٩ سبتمبر ١٩٩٠).

[4] LaFeber, Walter, **America, Russia and the Cold War (1945 - 1992)**, (New York: McGraw-Hill, 1993), Seventh Edition, pp. 324 - 325.

جورباتشوف أن الثورة فى العالم الثالث يجب أن تنبع من داخل هذه الدول، وأن دفع الثورة من الخارج، خاصة بالوسائل العسكرية، أمراً غير مجد. ومن ثم سعى جورباتشوف إلى تهدئة المواجهة مع الولايات المتحدة على المستوى الإقليمي، فاستخدمت موسكو نفوذها فى إخراج القوات الكوبية من أنجولا والقوات الفيتنامية من كمبوديا، والضغط على الساندنيستا للسماح بانتخابات حرة فى نيكاراجوا، وكذلك فى تهدئة النزاعات فى الجنوب الأفريقي وكوبا. كما قام جورباتشوف بسحب القوات السوفييتية من أفغانستان، وتخفيض المساعدات السوفييتية العسكرية إلى فيتنام وإثيوبيا وكوبا ونيكاراجوا، وأكد أن الاتحاد السوفييتى ليس على استعداد لمساندة أى صراع عسكرى أو التدخل فى أى عمليات عسكرية خارج الاتحاد السوفييتى[٥]. وأثناء حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) ساند الاتحاد السوفييتى الموقف الأمريكى ضد العراق الحليف التقليدى له، وأعلن جورباتشوف خلال قمة هلسنكي فى سبتمبر ١٩٩٠ تأييده لتوجيه ضربة عسكرية للعراق وإن لم يشارك الاتحاد السوفييتى بقوات فى التحالف الدولي الذي تشكل آنذاك ضد الغزو العراقي للكويت[٦].

وعلى صعيد السياسة الداخلية قام جورباتشوف باتخاذ مجموعة من الإجراءات التى أنهت الخلاف بين البلدين بسبب اتهام الولايات المتحدة للاتحاد السوفييتى بانتهاك حقوق الإنسان، ومن هذه الإجراءات السماح بحرية التعبير والديانة داخل المجتمع السوفييتى، كما سمح بهجرة اليهود إلى إسرائيل على نحو واسع وهى العقبة التى طالما أعاقت تطوير العلاقات ين البلدين حيث أزداد عدد المهاجرين من ٩١٤ فى عام ١٩٨٦إلى ٧٠.٠٠٠ مهاجر فى عام ١٩٨٩[٧].

كل هذا أدى إلى تهيئة المناخ الملائم للتقارب بين البلدين وانتهاء الحرب الباردة بينهما، خاصة مع التقدم فى محادثات الحد من التسلح. فعند وصول جورباتشوف إلى السلطة كانت هذه المحادثات قد توقفت منذ عام ١٩٨٣ حين تبنت الولايات المتحدة "مبادرة الدفاع الإستراتيجي" Strategic Defense Initiative (SDI) وتهديد الاتحاد السوفييتى بتطوير برامج التسلح الإستراتيجي الهجومى إذا مضت الولايات المتحدة قدماً فى برنامجها. إلا أن جورباتشوف نجح ليس فقط فى إجراء تقدم بشأن الحد من التسلح ولكن فى الوصول إلى اتفاقات بشأن نزع السلاح وهو أمر غير مسبوق[٨].

---

[5] Brement, Marshall, "U. S. - USSR: Possibilities in Partnership", **Foreign Policy**, no. 84, (Fall 1991), pp. 107 - 108.

[6] Thompson, John M., **Russia and The Soviet Union**, (San Francisco: Westview Press, 1994), p. 279.

[7] LaFeber, **op. cit.**, p. 326.

[8] Webber, Mark, **The International Politics of Russia and the Successor States**, (New York: Manchester University Press, 1996), p. 29.

ففى يوليو ١٩٨٥ أعلن جورباتشوف وقف التجارب النووية من جانب واحد لمدة خمسة شهور واستعداده لاستئناف المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورغم استمرار الولايات المتحدة فى إجراء تجاربها النووية قرر جورباتشوف تجديد وقف التجارب النووية من جانب واحد حتى الأول من يناير ١٩٨٧ وذلك للمرة الرابعة على التوالى[٩].

وقد أدى هذا إلى تدعيم الثقة بين البلدين، ودفع محادثات الحد من التسلح ونزع السلاح، وتوقيع عدة اتفاقات فى هذا المجال. وكانت أولى هذه الاتفاقات هى معاهدة Intermediate-Range Nuclear Forces (INF) Treaty الخاصة بإزالة الصواريخ متوسطة المدى (٣٠٠ - ٣٤٠٠ ميل) من أوروبا وآسيا. وكان برجينيف وأندربوف قد رفضا مبادرة الرئيس ريجان لإزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى فيما عرف "بالخيار صفر" Zero Option سعياً إلى الحفاظ على التفوق السوفييتى فى هذا المجال بدعوى الحفاظ على الأمن المتساوى "Equal Security" ويعنى أن يمتلك الاتحاد السوفييتى صواريخ متوسطة المدى تساوى تلك التى تمتلكها الولايات المتحدة وحلفائها فى أوروبا مجتمعين، مما أدى إلى توقف المفاوضات، ومن ثم كانت موافقة جورباتشوف على المبادرة خطوة مهمة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وأوربا الغربية حيث تعنى إزالة التهديد العسكرى السوفييتى لأوربا، خاصة وأنه أقترح إزالة ليس فقط الصواريخ متوسطة المدى، بل وكل الصواريخ قصيرة المدى فيما عرف "بخيار الصفر المضاعف" Double Zero Option وذلك فى أبريل ١٩٨٧ خلال زيارة جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى لموسكو[١٠].

وفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٨ أعلن جورباتشوف تخفيض القوات السوفييتية بنسبة ٢٠٪ (نصف مليون جندى) وذلك على مدى عامين وحتى ديسمبر ١٩٩٠. كما أعلن تخفيض النفقات العسكرية بمقدار ١٤,٢٪، وتخفيض إنتاج الأسلحة بمقدار ١٩,٥٪ خلال نفس الفترة، وكذلك زيادة نسبة تحويل الصناعات العسكرية إلى مدنية من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ حتى عام ١٩٩٥[١١].

وفى يونيو ١٩٩٠ وقع البلدان اتفاقية يلتزم فيها الطرفان بوقف إنتاج الأسلحة الكيماوية والبدء فى تخفيض ترسانتيهما من هذه الأسلحة حتى تصل إلى مستوى متساوى وهو (٥٠٠٠ طن) بحلول عام ٢٠٠٢، وأن يتم تدمير الكميات الزائدة عن ذلك خلال فترة عامين من توقيع معاهدة دولية تحظر الأسلحة الكيماوية[١٢].

---

9 Gorbachev, Perestroika, **op. cit.**, pp. 228 - 229.

10 Larrabee, Stephen F., The New Soviet Approach to Europe, in Fleron, Frederic; Hoffmann, Erik P. & Laird, Robbin F. (eds.), **Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues**, (New York: Aldine de Gruyter, 1991), pp. 651 - 653.

11 Brown, Archie; Kaser, Michael, and Smith, Gerald S. (eds.), **The Cambridge Encyclopedia of Russia and the Former Soviet Union**, (Cambridge: Cambridge University Press 1994), p. 561.

12 **Facts on Files**, vol. 50, no. 2585, (June 8, 1990), p. 417.

وقد بلغت محادثات الحد من التسلح ذروتها بتوقيع البلدان، إلى جانب باقى دول حلف الأطلنطي وحلف وارسو، لمعاهدة خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا Treaty on Conventional Armed Forces in Europe (CFE) فى باريس فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٠، والتي تعتبر أهم معاهدة للحد من التسلح تم التوقيع عليها فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تضمنت إدخال تغييرات جذرية فى ميزان القوى فى أوروبا من خلال وضع أسقف متساوية للأسلحة والمعدات التقليدية المختلفة (الدبابات، حاملات القوات، المدفعيات، الطائرات المقاتلة، ...) وإنهاء التفوق السوفييتى فى هذا الإطار. فقد كان على الاتحاد السوفييتى وحلف وارسو بمقتضى هذه المعاهدة تدمير ١٩،٠٠٠ دبابة مقابل ٤،٠٠٠ فقط للناتو، كذلك كان على الاتحاد السوفييتى وحلف وارسو تدمير الآلاف من حاملات القوات والمدفعيات والطائرات المقاتلة فى حين لم تتضمن المعاهدة أى تدمير من جانب الناتو لأى من هذه المعدات[١٣].

من ناحية أخرى، ونظراً للعجز فى الميزانية الأمريكية وعدم توافر التمويل اللازم ورفض البنتاجون اعتبار برنامج SDI ضرورى للأمن القومى، هذا إلى جانب التحسن الواضح فى العلاقات الأمريكية السوفييتية، أعلنت الولايات المتحدة فى يناير ١٩٩١ تحول برنامج SDI إلى برنامج GPALS أى الحماية الكونية ضد الضربات المحدودة Global Protection Against Limited Strikes. ويهدف هذا البرنامج إلى مواجهة التهديدات الناجمة عن إطلاق صواريخ بطريق الخطأ أو من النظم المعادية للولايات المتحدة وليس الهجمات الاستراتيجية السوفييتية[١٤]. أعقب ذلك فى ٣١ يوليو ١٩٩١ توقيع البلدين لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية START. ثم فى ٥ أكتوبر ١٩٩١ أعلن جورباتشوف وقف التجارب النووية لمدة عام من جانب واحد وتدمير كل الصواريخ التكتيكية المحملة برؤوس نووية ذات القواعد الأرضية[١٥].

كذلك، أبدى جورباتشوف تسامحاً وقبولاً لم يكن متصوراً تجاه انهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية وتراجع النفوذ السوفييتى فى المنطقة، وأيضاً إزاء الوحدة الألمانية وعضوية ألمانيا الموحدة فى حلف شمال الأطلنطى[١٦].

مجمل القول، إن إعادة هيكلة السياسية الخارجية السوفييتية تجاه الولايات المتحدة جاءت متطابقة إلى حد بعيد مع الرؤية الأولية لجورباتشوف، والاستثناء الوحيد على ذلك هو العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين والتى ظلت عند مستويات محدودة نسبياً وغير مرضية للتوقعات والآمال السوفييتية فى هذا الشأن. بل إن إعادة هيكلة العلاقات

---

13 Larrabee, **op. cit.**, p. 656.

14 Webber, **op. cit.**, p. 32.

15 **Facts on Files**, vol. 51, no. 2666, (December 31, 1991), p. 971.

16 Smyser, W. R., "USSR-Germany: A link Restored, **Foreign Policy**, No. 84, (Fall 1991), p. 133.

السوفييتية الأمريكية ذهبت إلى ما لم يكن يتوقعه جورباتشوف حيث أدت إلى تغير هيكل النظام الدولى ككل بالاتجاه نحو نظام القطب الواحد الذى تأكد بانهيار الاتحاد السوفييتى. فبدلاً من أن تؤدى إعادة الهيكلة تلك إلى الحفاظ على المكانة الدولية للاتحاد السوفييتى كإحدى القوتين العظميين أدت إلى مزيد من التراجع للنفوذ السوفييتى وذلك بفقدان أوروبا الشرقية، المجال الحيوى ومنطقة النفوذ الأساسية للاتحاد السوفييتى، واتباع سياسات تضمنت درجة من التنازل والانصياع لتوجهات القطب الآخر (الولايات المتحدة)، وانتهت بانهيار الاتحاد السوفييتى.

وعقب تفكك الاتحاد السوفييتى بالغ الرئيس الروسى بوريس يلتسين ووزير خارجيته كوزيرف فى الاندفاع إلى الولايات المتحدة. وحاول كوزيرف فصل السياسة الخارجية الروسية عن الماضى السوفيتى، وأكد على تبنيه لاقتراب براجماتى "عملى" فى السياسة الخارجية يقوم على تحقيق المصالح الروسية والحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى، ودعم الإصلاح الاقتصادى والسياسى الداخلى.[١٧] وهو ما أكده يلتسين فى حديث له فى مايو ١٩٩٢ بقوله: "إن مناخ الحرب الباردة كان يمثل عبئاً يعتد به على السياسة الخارجية السوفيتية، وقد تنازلت روسيا عن هذا للأبد".[١٨] ورأى أن "الأيديولوجيُة الوحيدة التى تحكم السياسة الخارجية الروسية يجب أن تكون المصالح القومية والتى يجب أن تكون حقيقية، وأصيلة وليست وهمية، أو مثاليات نظرية".[١٩] وأكد أيضا أن الدول الغربية، ومنها الولايات المتحدة، "حلفاء روسيا الطبيعيين"، ومن ثم، فإن مصالح روسيا تكمن فى التحالف مع الغرب والاندماج فى هياكله الاقتصادية والسياسية، وبدون هذا الاندماج ستصبح روسيا على هامش الاقتصاد العالمى وستظل دولة غير ديمقراطية[٢٠]. كما دعى كوزيرف إلى إقامة "علاقة تحالف" بين روسيا والغرب، وأعلن أن روسيا قبلت - دون شرط – القيم الغربية المتمثلة فى إعلاء قيمة الفرد والأخذ بآليات السوق.[٢١]، وإنه من المهم الحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى ولكن "عادية" - على حد قوله – Great But Normal.[٢٢]

---

17 Webber, **op. cit.**, p. 32.

18 Pravada, Alex, The Politics of Foreign Policy, in White, Stephen; Pravada, Alex & Gitelman, Zvi. (eds), **Developments in Russia and Post Soviet Politics**, (London: Macmillan, 1994), p. 214.

19 Barylski, Robert V., "The Russian Federation's Post-Communist Foreign Policy", **Southeastern Political Review**, vol. 22, no. 2, (June 1994), p. 24.

20 Porter, Bruce D., "A Country Instead of a Cause: Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era", **Washington Quarterly**, vol. 15, no. 3, (1992), p. 51

21 Brzezinski, Zbigniew, "The Premature Partnership", **Foreign Affairs**, vol. 73, no. 2, (March/April 1994), pp. 104 – 105.

22 Kozyrev, Andrei, "Russia: A Chance for Survival", **Foreign Affairs**, (Spring 1992), p. 116.

وخلال لقاء يلتسين بالرئيس الأمريكى بوش (الأب) فى فبراير ١٩٩٢ فى واشنطن أعلن يلتسين انتهاء الحرب الباردة، وتم توقيع وثيقة تعاون بين البلدين أو ما عرف بإعلان كامب ديفيد المشترك بينهما، والذى أقر قيام العلاقة بين موسكو وواشنطن على "الصداقة والشراكة والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية الاقتصادية"[٢٣]. كما تم التوقيع على ميثاق "المشاركة والصداقة" أثناء زيارة يلتسين لواشنطن فى يونيو ١٩٩٢[٢٤]. وقد رأت روسيا فى هذه المشاركة سبيلاً للحصول على التكنولوجيا والمساعدات والاستثمارات الأمريكية اللازمة لدفع عملية التحول الاقتصادى بها. كما رأى كوزيرف أن هناك تحديات مشتركة تواجهها روسيا والولايات المتحدة معا فى عالم ما بعد الحرب الباردة تقتضى التنسيق بينهما، منها الصراعات الإقليمية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتصاعد الحركات القومية والجريمة المنظمة. هذا إلى جانب المشكلات العالمية مثل المشاكل البيئية والسكانية وغيرها[٢٥].

أما الولايات المتحدة فقد هدفت آنذاك من المشاركة إلى جعل روسيا خط مواجهة للقوى الآسيوية الصاعدة التى تمثل تهديداً للمصالح الغربية، حيث رأت الولايات المتحدة أن الأخطار والتهديدات فى القرن القادم ستأتى من الدول الآسيوية الكبرى التى تمتلك أسلحة نووية، والتى قد تؤدى الاضطرابات العرقية أو الاقتصادية أو السياسية بها إلى وصول بعض القادة ذوى الاتجاهات المتطرفة، دينية أو علمانية، إلى السلطة. وفى هذه الحالة يمكن أن تمثل روسيا بعمقها الإستراتيجي والجغرافى ومساحتها الممتدة فى آسيا وحدودها المشتركة مع عدد من الدول الآسيوية الكبرى درعاً واقياً للغرب. من ناحية أخرى، هدفت الولايات المتحدة من "المشاركة" إلى احتواء روسيا وتقليل التهديد المحتمل الذى تمثله على جيرانها[٢٦]. فالمشاركة مع روسيا، فى المفهوم الأمريكى، كانت تعبيراً عن رفض حالة العداء والتنافس السابقة بين البلدين، ومن ثم فإن المشاركة الروسية الأمريكية لم ترق بأى حال إلى مستوى التحالف الإستراتيجي أو اعتبار روسيا شريكاً حقيقياً للولايات المتحدة، ولم تستطيع روسيا تحقيق أهدافها من المشاركة.

وقد بدا الانصياع الروسى للإرادة الأمريكية واضحاً فى مجموعة من السياسات التى اتبعتها روسيا خلال عام ١٩٩٢.

---

23 Brown, **op. cit.**, p. 566.

24 Pushkov, Alexei, "Letter From Eurasia: Russia and America: The Honeymoon's Over", **Foreign Policy**, no. 93, (Winter 1993 – 94), pp. 83 – 84.

25 Kozyrev, Andrei, "Partnership or Cold Peace?, **Foreign Policy**, no. 99, (Summer 1995), p. 9.

26 Haugh, Jerry F., "America's Russia Policy: The Triumph of Neglect", **Current History**, (October 1994), pp. 309 – 310.

أولها، التوافق مع الغرب فى القضايا ذات الأهمية بالنسبة للطرفين فى محاولة لجعل روسيا جزءاً من العالم الغربى وشريكاً فى بناء النظام الدولى فى فترة ما بعد الحرب الباردة ومنها الموقف الروسي من العراق والصرب. ومن ذلك أيضا قيام روسيا بالموافقة على القرار الصادر عن مجلس الأمن فى مايو ١٩٩٢ بفرض عقوبات اقتصادية على يوجوسلافيا لدعمها صرب البوسنة واعتبارها مسئولة بذلك عن عدم الاستقرار والعنف فى البوسنة[٢٧]. كما تم الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة على سحب القوات السوفيتية الموجودة فى كوبا منذ عام ١٩٦٣، وقد تم فعلاً هذا الانسحاب فى يونيو ١٩٩٣[٢٨].

ثالثها، التعامل مع أوروبا الشرقية فى إطار السياسة الأوروبية لروسيا، وعدم تطبيق سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوروبا، ومواصلة عملية سحب القوات الروسية منها وذلك فى إطار سعى روسيا لتدعيم بناء الثقة مع دول أوروبا الشرقية، والتأكيد على تمايز روسيا عن الماضى السوفييتى وإحداث القطيعة معه، بل واعتذار النخبة الروسية عن السلوك السوفييتى السابق تجاه دول هذه المنطقة. فعلى سبيل المثال، صرح يلتسين خلال زيارته إلى تشيكوسلوفاكيا فى مايو ١٩٩١ بأن "تدخل الاتحاد السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ كان خطأً كبيراً وتدخلاً فى الشئون الداخلية". وفى أغسطس من العام نفسه شجب كوزيرف التدخل السوفييتى فى المجر عام ١٩٥٦[٢٩].

رابعها، المضى قدما فى محادثات نزع السلاح. فقد رأى القادة الروس أن وضع القوة الكبرى يمكن الحفاظ عليه عند مستويات أقل من التسلح النووى والتقليدى والاكتفاء بالحد الأدنى من الكفاية للدفاع. ومن ثم اتجهت روسيا إلى الخفض الحاد فى قواتها التقليدية والنووية بهدف تحرير أكبر قدر ممكن من الموارد وتوجيهها إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بالداخل[٣٠].

ففى يناير ١٩٩٢ أعلن يلتسين خفض النفقات الدفاعية بنسبة ١٠٪، ووقف إنتاج القنابل الثقيلة وصواريخ كروز ذات القواعد الجوية والبحرية، ورؤوس الصواريخ التكتيكية ذات القواعد الأرضية[٣١]. كما أعلن وزير الدفاع الروسى بافيل جراتشيف فى أبريل ١٩٩٢ خفض عدد القوات إلى ١,٢٠٠,٠٠٠ جندى واعتبر هذا العدد كافياً للوفاء باحتياجات

---

27 Marantz, Paul, "Neither Adversaries Nor Partners: Russia and The West Search for a New Relationship", **International Journal**, no.xlix, (Autumn 1994), p. 728.

28 Twining, David T., **Guide to the Republics of the Former Soviet Union**, (London: Greenwood Press, 1993), pp. 46 – 47.

29 Sakwa, Richard, **Russian Politics and Society**, (London: Routledge, 1993), p. 304.

30 Kozyrev, Russia: A Chance for Survival, op. cit., pp. 114 – 115.

31 Stefan, Charles G., "American Relations With The Former Soviet Union", **Mediterranean Quarterly**, vol. 4, no. 1, (Winter 1993), p. 78.

الدفاع عن روسيا، وأن تحسين المستوى النوعى والكيفى للجنود يمكن أن يعوض هذا الانخفاض[٣٢].

من ناحية أخرى، قام البرلمان الروسى فى ٤ نوفمبر ١٩٩٢ بالتصديق على معاهدة "ستارت- ١" وذلك بعد تصديق الولايات المتحدة عليها فى أكتوبر من العام نفسه. وسبق ذلك توقيع بروتوكول "ليشبونة" الخاص بمعاهدة "ستارت- ١" من جانب أوكرانيا وبلوروسيا وكازاخستان وروسيا والولايات المتحدة والذى ألزم كلاً من أوكرانيا وبلوروسيا وكازاخستان بنقل كل الأسلحة النووية الاستراتيجية الموجودة على أراضيهما إلى روسيا لتدميرها. وكذلك الالتزام بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى كدول غير نووية فى أقرب وقت ممكن. وقد منحت المعاهدة للدول الموقعة سبع سنوات من تاريخ تصديق آخر طرف على المعاهدة والبروتوكول للوفاء بالالتزامات المتضمنة بها، والتى تضمن الإزالة الكاملة لكل الأسلحة النووية الاستراتيجية من أوكرانيا وبلوروسيا وكازاخستان.

وقد قامت كل الأطراف بالتصديق على المعاهدة والبروتوكول بحلول مايو ١٩٩٣ فيما عدا أوكرانيا التى طالبت بضمانات أمنية وتعويضات مالية من موسكو وواشنطن للتصديق على المعاهدة والبروتوكول. وفى يناير ١٩٩٤ تم توقيع اتفاق بين روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا يتضمن الاستجابة لمطالب أوكرانيا المتعلقة بالتعويضات والتطمينات الأمنية مما مهد الطريق لانضمام أوكرانيا إلى معاهدة الحد من الانتشار النووى فى نوفمبر ١٩٩٤ والتصديق على معاهدة "ستارت- ١" فى ديسمبر من العام نفسه، وشرعت فى نقل الرؤوس النووية إلى روسيا على أن يتم التنفيذ الكامل للمعاهدة فى يونيو ١٩٩٦[٣٣]. وجدير بالذكر أنه فى أواخر ديسمبر ١٩٩١، وعقب إعلان قيام الكومنولث بثلاثة أسابيع، وقعت دول الكومنولث معاهدة تقضى بنقل كل الأسلحة النووية التكتيكية إلى روسيا بحلول يوليو ١٩٩٢. وبالفعل تم الانتهاء من نقل كافة الأسلحة النووية والتكتيكية الموجودة فى دول الكومنولث إلى روسيا فى ٧ مايو ١٩٩٢[٣٤]. فقد كان هناك شبه اتفاق فيما بين دول الكومنولث على أن تظل روسيا الدولة النووية الوحيدة خاصة أن الغرب كان يؤيد ذلك.

ولم تكتف روسيا بالتصديق على معاهدة "ستارت- ١" بل إنها بدأت المحادثات بشأن مزيد من الخفض للأسلحة النووية الاستراتيجية وتم التوقيع على معاهدة "ستارت- ٢"

---

32 Barylski, **op. cit.**, pp. 10 – 11.

33 Lepingwell, John W.R., "START II and the Politics of Arms Control in Russia", **International Security**, vol. 20, no. 2, (Fall 1995), pp. 65 – 66.

34 Dawisha, Karen & Parrott, Bruce, **Russia and The New States of Eurasia**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 260 - 267.

خلال قمة موسكو بين يلتسين وبوش فى ٣ يناير ١٩٩٣، والتى تضمنت خفض الترسانة النووية الاستراتيجية لكلا الطرفين إلى ما بين ٣٠٠٠ – ٣٥٠٠ رأس نووية لكل منها بحلول يناير ٢٠٠٣. وبتوقيع "ستارت- ٢" أصبح على روسيا تخفيض ترسانتها النووية بمقدار الثلثين تقريبا، ثلث وفقاً لمعاهدة "ستارت- ١"، والثلث الآخر وفقاً لمعاهدة "ستارت- ٢"[٣٥].

وقد وُجهت انتقادات حادة للرئيس يلتسين ووزير خارجيته أندريه كوزيرف لاتباع سياسة خارجية تجاه الولايات المتحدة انطوت على درجة من الإذعان لتوجهات الأخيرة والتضحية بالمصالح الروسية، وعدم اتباع سياسة مستقلة تليق بدولة "كبرى" مثل روسيا، وأن كوزيرف فى إطار سعيه لتحقيق المشاركة مع الولايات المتحدة قام بتأييد السياسات الأمريكية حتى فى الحالات التى لا تتفق هذه الأخيرة مع المصالح الوطنية الروسية؛ ومن ذلك المشاركة فى العقوبات المفروضة من جانب مجلس الأمن على العراق وليبيا ويوجوسلافيا والتى كلفت روسيا حوالى ١٥ بليون دولار وفقاً لتقدير لجنة الشئون الدولية والعلاقات الاقتصادية الخارجية التابعة للبرلمان فى ديسمبر ١٩٩٢[٣٦]. ورأى هؤلاء أن الولايات المتحدة تحاول فرض مصالحها على حساب المصالح الروسية[٣٧]، وأن هذه المشاركة يجب أن تكون على أساس تبادل المنافع وتوازن المصالح وليس على أساس ما يفضله الغرب وما يحقق مصالحه وحده، وأن الولايات المتحدة تشجع التحول الديمقراطى والتحول إلى اقتصاد السوق ليس لمساعدة روسيا على الخروج من أزمتها ولكن لتصعيد الأزمة فى روسيا وزيادتها تعقيداً[٣٨].

كما يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن المساعدات الغربية غير ملائمة وغير فعالة، وأن روسيا "ليست مضطرة إطلاقاً لاتباع الموقف الأمريكى"[٣٩]، وأنه لابد من التنوع فى العلاقات الاقتصادية الخارجية والبحث عن شركاء جدد واستعادة العلاقات التجارية مع دول شرق أوروبا والمناطق التى تمثل سوقاً للأسلحة الروسية مثل الصين، وأن التركيز على العلاقات مع الغرب يؤدى إلى تجاهل دول أخرى مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وغيرها، وأن مزيداً من الاهتمام يجب أن يوجه إلى إقامة علاقات جيدة مع هذه الدول، وهو ما يعني حاجة إلى تطوير مفهوم واضح لمصالحها القومية باعتبارها دولة أوروآسيوية[٤٠].

---

35 Sakwa, **op. cit.**, p. 313.

36 Foye, Stephen, "Russian Arms Exports After The Cold War", **Military Affairs**, vol.2, no. 13, (26 March 1993), p. 61.

37 Marantz, **op. cit.**, p. 730.

38 Dawisha & Parrott, **op. cit.**, p. 235.

39 Marantz, **op. cit.**, pp. 218 - 219.

40 Pravada, **op. cit.**, pp. 218 - 219.

وكانت هذه المعارضة وراء بعض المواقف التى شهدت درجة من استقلالية الموقف الروسى فى مواجهة الولايات المتحدة منذ بدايات عام ١٩٩٣، ومنها رفض تصديق البرلمان على معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية (ستارت ٢)، انطلاقا من كونها تقوض النظام الدفاعى الروسى وتدمر المصالح الوطنية الروسية والأمن الروسى وتعطى مزايا للولايات المتحدة على حساب روسيا. كذلك تأييد روسيا الصريح والمعلن لصرب البوسنة، والسعى من أجل تخفيف العقوبات المفروضة على يوجوسلافيا والتى سبق أن وافقت عليها روسيا. ومن ذلك أيضا معارضة روسيا لأى عمليات عسكرية من جانب حلف الأطلنطي، دون التورط فى مواجهة مع الحلف، فعارضت روسيا الضربات التى وجهها حلف الأطلنطي لصرب البوسنة فى أبريل ١٩٩٤، وسبتمبر ١٩٩٥ حيث أبدى يلتسين استياءه الشديد من هذه الهجمات وحذر من أن اتخاذ "مثل هذه القرارات بدون استشارة روسيا هو خطأ كبير ومخاطرة كبيرة".[٤١] وأعلن مساندة روسيا لصرب البوسنة، وأكد أن موسكو لن تسمح بتسوية الصراع فى البوسنة دون مشاركتها.

أيضاً أصرت روسيا على إتمام صفقتها إلى إيران والخاصة بمفاعل بوشهر النووى، انطلاقاً من الاعتبارات الاقتصادية، حيث قدرت قيمتها بحوالى بليون دولار. وكان قد بدأ التفاوض بشأنها فى عام ١٩٨٩ فى عهد الاتحاد السوفييتى، حيث أدت ظروف تفكك الاتحاد إلى تأجيل توقيع الاتفاقات الخاصة بهذه الصفقة حتى عام ١٩٩٢حيث وقعت اتفاقيتان بين روسيا وإيران: أولاهما تتعلق بالتعاون بينهما فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والثانية تتعلق بمساعدة روسيا لإيران فى بناء محطة نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية. وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة لإثناء روسيا عن إتمام هذه الصفقة إلا أن روسيا أصرت على المضى قدماً وإتمام الصفقة، حيث تم توقيع العقد الخاص بها فى يناير ١٩٩٥، وبدأ العمل فى مفاعل "بوشهر" النووى فى أوائل عام ١٩٩٦.

ثانياً: قضايا التوتر فى العلاقات الروسية الأمريكية

اتسمت العلاقات الروسية- الأمريكية على مدى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين بتأرجح واضح بين التفاهم، الذى بدا إستراتيجياً فى القليل من الحالات، والتناقض في الكثير من الحالات الأخرى. فعلى مستوى التفاهم، قامت روسيا بدعم الولايات المتحدة فى "حربها على الإرهاب"، وقبلت مرحلياً فى هذا الإطار بالتواجد العسكري الأمريكى فى آسيا الوسطى. فقد أكد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين منذ وصوله إلى السلطة في مطلع عام ٢٠٠٠ على وجود "شراكة إستراتيجية" مع الولايات المتحدة تمثل توجها عاما حاكما

41 Braun, Aurel, Russian Policy Towards Central Europe and the Balkans, in Kanet, Roger E. & Kozhemiakin, Alexander V., **The Foreign Policy of Russian Federation**, (New York: Macmillan Press LTD, 1997), p. 62.

فى السياسة الخارجية الروسية. وكان هناك تعاون روسي أمريكي حول عدد من القضايا الأمنية التى رأت الدولتان أنها تمثل تهديداً مشتركاً لأمنهما القومى، وفى مقدمتها قضايا الحد من الانتشار النووى، وأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وتهريب المخدرات. وتعتبر مجموعة العمل الروسية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب نموذجاً لهذا التعاون.

إلا إن هذا لم ينف وجود تناقضات أو خلافات بين الجانبين بشأن عدد من القضايا، إنطلاقاً من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظاً على أمنها القومي. وقد برزت هذه الخلافات وبدت واضحة جلية فى الأعوام القليلة الماضية. وكان من أبرزها استياء روسيا من تشجيع الولايات المتحدة للثورات "الملونة" المعادية لروسيا في جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والتي مازالت تعتبرها روسيا مجالاً حيوياً لها، وإدانتها لمحاولات فرض الديمقراطية من الخارج بالقوة على بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا وقرجيزستان ومولدوفا، واستياؤها أيضاً من تنديد الولايات المتحدة بحالة الحرية والحقوق والديمقراطية في روسيا خاصة فى الشيشان. ففى مقاله "عودة القوى السلطوية الكبرى"، رأى عازار جَت أن النظام الليبرالى الديمقراطى يواجه اليوم تحديين أساسيين. أولهما، الإسلام الراديكالى، ورأى أنه التحدى الأقل خطورة. أما ثانيهما، وهو الأكثر خطورة وأهمية من وجهة نظره، فيكمن فى صعود القوى الكبرى السلطوية التى كانت تنافس الغرب فى الحرب الباردة وهى الصين وروسيا، ولكن فى إطار رأسمالى سلطوى وليس شيوعيا كما كان عليه الحال من قبل. وإنهما فى ذلك تقتربان كثيراً من اليابان وألمانيا فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.[٤٢]

يضاف إلى هذا الهجوم الشديد الذى شنته روسيا على الاحتلال الأمريكى للعراق ومعارضتها تخويل الولايات المتحدة حق استخدام القوة ضد العراق داخل مجلس الأمن. وتنديدها أيضاً بدعم الولايات المتحدة انفصال كوسوفا عن صربيا، واعترافها باستقلال الإقليم فى تحد واضح لروسيا الحليف التقليدى والتاريخى لجمهورية الصرب. أيضاً التناقض الواضح بين الموقفين الروسى والأمريكى من كوريا الشمالية، والملف النووى الإيرانى، ورفض روسيا تشديد العقوبات على إيران واستخدام القوة ضدها.

على صعيد آخر، بدأ صراع فى أغسطس ٢٠٠٧ بين البلدين علي ثروات القطب الشمالي التى تقدر بحوالى ٢٥٪ من احتياطي العالم من النفط والغاز، إلى جانب احتياطي كبير من الماس والذهب والبلاتين وغيرها من المعادن، وذلك بعد قيام روسيا بوضع العلم الروسي في قاع المحيط، وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات أن سلسلة جبال "لومونسوف" في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا بما يمكنها من إعلانها أراضي روسية وفق معاهدة قانون البحار التابعة للأمم المتحدة.

42 Azar Gat, The Return of Authoritarian Great Powers, **Foreign Affairs**, vol. 86, no.4, July/August 2007.

ورغم التحسن النسبى فى العلاقات الروسية الأمريكية عقب رحيل جورج بوش (الأبن)، وهو ما انعكس فى اللقاء الأول بين الرئيسين الروسى ديمتري ميدفيديف والأمريكى باراك أوباما على هامش قمة مجموعة العشرين فى لندن فى الأول من أبريل ٢٠٠٩. فقد اتفق الطرفان خلال اللقاء على بدء محادثات حول إعداد معاهدة جديدة بشأن الأسلحة الإستراتيجية الهجومية، بعد انتهاء مدة المعاهدة الخاصة بتقليص الأسلحة الإستراتيجية الهجومية في الخامس من ديسمبر ٢٠٠٩. وهى المعاهدة التى وقعها الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة في ٣١ يوليو ١٩٩١، ودخلت حيز التنفيذ في ٥ ديسمبر ١٩٩٤ لمدة ١٥ سنة. ويتعين على روسيا والولايات المتحدة، بموجب هذه المعاهدة تقليص ترسانتيهما من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية إلى ١٦٠٠ وسيلة لحمل الأسلحة الهجومية الإستراتيجية و٦٠٠٠ شحنة نووية.

ثم جاءت زيارة الرئيس الأمريكى أوباما لموسكو خلال الفترة من ٦- ٧ يوليو ٢٠٠٩، والتى كان لها أكبر الأثر فى إذابة التوتر الذى ساد العلاقان بين البلدين خاصة فى السنوات الأخيرة من رئاسة بوش الابن للولايات المتحدة. فقد وقع البلدان خلال هذه الزيارة عددا من الوثائق المهمة، كان أهمها توقيع اتفاقية حول الترانزيت العسكري الأمريكى إلى أفغانستان عبر الأراضى الروسية والتعاون بين البلدين فى هذا الصدد. وقد استعانت قوات حلف شمال الأطلسي بالأجواء الجوية الروسية بالفعل خمس مرات حتى يناير ٢٠١٠، إلى جانب استخدامها الممرات البرية لتأمين الإمدادات المدنية فقط.

رغم هذا الدفء النسبى فى العلاقات الروسية الأمريكية بعد حقبة من التوتر الحاد، يظل هناك مجموعة من القضايا التى ما زالت تمثل مواطن لتوتر العلاقات بين البلدين، حيث لم تشهد تسوية حاسمة ونهائية، وإنما مجرد كمون أو تهدئة نسبية، ومن ثم فإن احتمال تجدد التوتر بشأنها مستقبلاً يظل قائماً، ويمكن إيجاز أبرزها فى القضايا التالية.

١- الحد من التغلغل الأمريكى فى منطقة الكومنولث

لم تكن المواجهة الروسية الجورجية التى اندلعت فى أعقاب القصف الذى قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية، إحدى الجمهوريات الجورجية ذات الحكم الذاتى، فى ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨، مجرد أزمة إقليمية بين دولتى جوار، وإنما كانت فى حقيقتها مواجهة بين روسيا الاتحادية التى تحاول استعادة نفوذها ومكانتها فى منطقة الاتحاد السوفيتى السابق، والولايات المتحدة التى تحاول اجتذاب حلفاء لها فى المنطقة على النحو الذى يمكنها من تطويق روسيا ومد الهيمنة الأمريكية إلى الحدود الروسية المباشرة.

فعقب حقبتى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين واللتين شهدتا انهيارا سريعا فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم

تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينيات من القرن الماضى، أوضحت الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إرادتها فى هذا الخصوص.

فلقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكى فى المجال الحيوى لها والمتمثل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، والذى اتخذ أبعاداً ليس فقط اقتصادية ولكن- وهو الأهم والأخطر- التدخل العسكرى المباشر فى صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكرى واسع النطاق مع عدد من هذه الدول وفى مقدمتها جورجيا. فلم تكن روسيا فى ذلك الوقت فى وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة، ولو دبلوماسية، مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذى تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوروبية الكبرى مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة.

فى هذا الاطار، اتسم السلوك الروسى على الصعيد الخارجى، لاسيما منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة في عام ٢٠٠٠، بالحذر وعدم إطلاق التهديدات أو الدخول فى مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة. ومن ثم، فإن الموقف الروسى من الأزمة فى أوسيتيا الجنوبية إنما يعكس تغيراً حقيقياً له دلالاته فيما يتعلق بالسياسة الروسية من ناحية، وتوازن القوى الدولى من ناحية أخرى.

فمن المعروف أن أوسيتيا الجنوبية كانت تحت المظلة الأمنية لقوات حفظ السلام الروسية التى دخلت الإقليم بناء على طلب الرئيس الجورجى السابق إدوارد شيفرنادزة فى نوفمبر ١٩٩٣ الذى منح روسيا أيضاً خمس قواعد عسكرية بعد احتدام الصراع فى جورجيا وزيادة سيطرة قوات المتمردين. وقد كان اعتداء جورجيا على أوسيتيا الجنوبية ليس فقط اعتداء على المواطنين الروس بها وإنما أيضا اعتداء على قوات حفظ السلام الروسية بالإقليم. ومن ثم، كان رد فعل روسيا دفاعاً عن قواتها، وهيبة ومكانة مؤسستها العسكرية بل وهيبتها كدولة. كما كانت الأزمة فرصة سانحة لتلقين الرئيس الجورجى ميخائيل ساكشفيلى درساً و"تأديبه" من وجهة النظر الروسية لمعارضته الصريحة والمعلنة وتحديه الواضح لروسيا ولهفه الشديد للانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى والسماح لقوات الحلف التى هى بالأساس قوات أمريكية بأن تقف على الحدود الروسية فى استخفاف واضح بالمصالح الروسية.

فرغم تصاعد حدة السلوك اللفظى من جانب الولايات المتحدة، وتهديدها ووعيدها بمعاقبة روسيا وعزلها عن العالم، فإن شيئاً من هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه التهديدات فى إثناء روسيا عن موقفها. فإزاء التهديد الأمريكى بضم جورجيا إلى حلف الأطلنطى مستقبلاً، وما صاحبه من مناورات أمريكية أوكرانية فى البحر الأسود، والمضى قدماً فى مشروع الدرع المضادة للصواريخ مع بولندا والتشيك الذى تعتبره روسيا موجهاً إليها وتهديداً مباشراً

لأمنها القومى، وكذلك السلوك اللفظى المتغطرس للرئيس الأمريكى ووزيرة خارجيته تجاه روسيا والذى لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا بل ومن العالم أجمع؛ ثبتت روسيا على موقفها بل وصعدت من ردود أفعالها هى الأخرى وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووى ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطى، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا فى خطوة كانت بعيدة تماماً عن كافة التقديرات والتوقعات.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية فى التأكيد على كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، وهى محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤا بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد القوى ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

وكما كانت جورجيا هى أول موطئ قدم للولايات المتحدة فى منطقة الكومنولث ومنها انتقلت الثورة الوردية، كأول ثورة ملونة بدعم أمريكى فى نوفمبر ٢٠٠٣، ليس فقط ضد النظم التسلطية ولكن ضد النفوذ الروسى، إلى أوكرانيا عام ٢٠٠٤ ثم قيرجيزستان عام ٢٠٠٥، فإن تحجيم النفوذ الأمريكى بها كان بداية الانحصار والانكسار الأمريكى فى المنطقة بأسرها. وقد عبر وزير الخارجية سيرجى لافروف صراحة عن ذلك بقوله: "إننا ندرك أن جورجيا الحالية وليدة لمشروع الولايات المتحدة الخاص، كما ندرك أن الولايات المتحدة قلقة على مصير هذا المشروع".

ومما ساعد روسيا على هذا التوجه التحسن الملحوظ فى أداء الاقتصاد الروسى منذ عام ٢٠٠٠، فقد حقق الاقتصاد الروسى معدل نمو بلغ حوالى ٧٪ سنوياً منذ عام ٢٠٠٣، وفائضاً فى الميزان التجارى على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٠٨ فقط إلى ٨٤.١ مليار دولار، وفائضاً فى الميزانية الفيدرالية بلغ ٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطى عالمى من الذهب والعملات الصعبة (٥٩٧.٣ مليار دولار فى أغسطس ٢٠٠٨، أى قبل احتدام الأزمة المالية العالمية). كذلك، استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ واستعادت مكانتها كأكبر مُصدر للسلاح فى العالم. فاستطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة "أوروبية" كبرى ذات عمق آسيوى كما كان عليه الحال فى العهد القيصرى. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانية فى يونيو ٢٠٠٢، واستضافتها ورئاستها لقمة المجموعة في عام ٢٠٠٦ ذا دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها فى مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذى سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

فى هذا الاطار جاء رد الفعل الروسى على الهجوم الجورجى على أوسيتيا الجنوبية حاسماً إلى حد أذهل الكثيرين. فروسيا لأول مرة منذ سبعينيات القرن الماضى فى مواجهة مباشرة مع النفوذ الأمريكى، وفى إصرار وعزم واضح على حماية مصالحها فى منطقة كانت جزءاً منها حتى زمن ليس ببعيد، مؤكدة قدراتها ومكانتها كقوة كبرى.

إن تحدى روسيا الواضح للضغوط الأمريكية والذى بدا غير متوقع ليس فقط من جانب جورجيا بل والولايات المتحدة ذاتها، واستمرار التصعيد بين البلدين، يشير إلى بداية الانكسار الأمريكى وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى لا علاقة لها بالأزمة فى أوسيتيا، منها مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتى بدأت تطفو على السطح تدريجياً إلى جانب فشلها فى إدارة حملاتها العسكرية فى أفغانستان والعراق. وهو أمر يبدو طبيعياً، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد أن سيطرة أى قوة على قمة النظام الدولى مهما طالت مدتها إلى زوال.

فالمواجهة التى بدأت بين روسيا والولايات المتحدة خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية هى إيذان ببدء حقبة جديدة فى العلاقات الدولية تتسم بتعدد القوى حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية، وتلعب روسيا وربما الصين وعدد من الدول الأوروبية دوراً مهما وفعالاً فى الشئون الدولية والإقليمية. وسوف تتضح معالم هذا التغيير وتتأكد خلال السنوات القادمة وما تنطوى عليه من تفاعلات لاسيما بين روسيا والولايات المتحدة.

يؤكد هذا أيضاً التطورات التى أعقبت الأزمة والتى أوضحت تقلصاً ملحوظاً للنفوذ الأمريكى في منطقة الكومنولث وكان أبرزها إعلان الرئيس القرجيزى قرمان بيك باكييف، من موسكو، وعقب لقاء قمة جمع بينه والرئيس الروسى ميديفيدف فى فبراير ٢٠٠٩، قرار حكومته بإغلاق القاعدة الجوية الأمريكية في مطار "ماناس" الدولي بالعاصمة بيشكيك، والتى كان يقيم فيها ١٥٠٠ جندي أمريكى، بالاضافة إلى طائرات نقل عسكرية وطائرات تزويد الوقود، وهو القرار الذى صدق عليه البرلمان القرجيزي في ١٩ فبراير ٢٠٠٩ بأغلبية واضحة (موافقة ٧٨ نائباً من أصل ٩٠ نائباً)، لاعتبارات موضوعية منها عدم حصول قرجيزستان على المساعدات الأمريكية الموعودة، ومقتل مواطن قرجيزي على يد عسكري أمريكي لم تطله يد العدالة رغم مطالبة قرجيزستان بتسليمه.

ورغم أن وزارة الخارجية الأمريكية سعت جاهدة لإجراء مباحثات مع الحكومة القرجيزية بشأن تمديد التواجد الأمريكي في أراضيها، فإنها لم تستطع سوى الوصول إلى اتفاق فى يوليو ٢٠٠٩ لتأسيس مركز لعبور الحمولات غير العسكرية عن طريق مطار "ماناس" الدولي إلى افغانستان.[٤٣]

---

43 وكالة أنباء نوفوستى، ٢٣ يونيو ٢٠٠٩.

من ناحية أخرى، تعمل روسيا على تعزيز تواجدها العسكرى في قرجيزستان من خلال إنشاء قاعدة عسكرية ثانية في مدينة "أوش" إضافة إلى القاعدة الموجودة بها منذ عام ٢٠٠٣ في مدينة "كانت". وسيتم إقامة القاعدة الجديدة في إطار قوات الرد السريع المشتركة التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وسيتمركز في القاعدة، وفقا لاتفاقية بهذا الشأن، الطيران الحربي ووحدات من قوات الإنزال الجوية الروسية.[٤٤]

ومنظمة الأمن الجماعي هي تحالف عسكري سياسي شكلته روسيا وعدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة هى: بيلوروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وأرمينيا وقرجيزستان، وذلك على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة فى ١٧ مايو ١٩٩٢، والتى ظلت لسنوات طويلة غير مفعلة، حتى تولى الرئيس بوتين السلطة وبدأ فى اتخاذ خطوات جادة نحو تفعيل التعاون الاستراتيجى بين أعضائها، وتحويلها إلى منظمة ذات أطر مؤسسية واضحة ودور أمنى فاعل فى المنطقة الممتدة من القوقاز مروراً بآسيا الوسطى وحتى أوروبا الشرقية. ويتمثل الهدف الأساسي للمنظمة في التنسيق وتعميق التعاون العسكري السياسي بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدة اللازمة، بما فيها العسكرية للدول المشاركة التي تتعرض لعدوان خارجي.

ففي أكتوبر ٢٠٠٧ وقع رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأمن الجماعي، أثناء قمتهم في العاصمة الطاجيكية دوشنبيه، على بروتوكول يتضمن آلية تقديم المساعدات العسكرية التقنية للدول الأعضاء في حال ظهور تهديد بالعدوان عليها، أو في حالة تعرضها لعدوان فعلي. كما تم الاتفاق على إجراء مناورات عسكرية مشتركة للتدريب على تقديم مثل هذه المساعدات أثناء وقوع العدوان، تنظمها قيادات الأركان على ٣ مستويات: إستراتيجي، وميداني، وتكتيكي. وقد جرت المرحلة الأولى للمناورات في أرمينيا في شهر يوليو ٢٠٠٨، ثم جرت المرحلة الثانية في موسكو. فيما اشترك في المرحلتين الثالثة والرابعة القوات المرابطة في القاعدة العسكرية الروسية ١٠٢ الموجودة في الأراضي الأرمينية، وكذلك قوات أرمينية وقوات من الدول الأخرى الأعضاء فى المنظمة.

٢- قضية توسيع حلف الأطلنطى

كانت روسيا تأمل فى أن يكون مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى هو المظلة الأساسية للأمن الأوروبى، ومن ثم ينتفى الهدف من بقاء حلف الأطلنطى ويتم حل هذا الأخير خاصة بعد أن تم حل "وارسو" الذى كان يقوده الاتحاد السوفيتى رسمياً فى يوليو ١٩٩١، وانهار الاتحاد السوفيتى ذاته فى ديسمبر من العام نفسه. إلا أن الولايات المتحدة كانت، على العكس تماماً، تسعى إلى تفعيل الحلف وإسناد مهام جديدة له فى فترة ما بعد الحرب الباردة وزوال

44 وكالة أنباء نوفوستى، ١٢ يوليو ٢٠٠٩.

التهديد الشيوعى، ومن ثم جاءت فكرة توسيع الحلف ليضم دول شرق ووسط أوروبا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق (أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا) خلال التسعينيات ليقف الحلف مباشرة على الحدود الروسية.

وفى هذا الإطار، ميزت روسيا بين قضيتين: أولاهما التعاون مع حلف الأطلنطى، وهو ما تقبل به روسيا وتسعى إليه، ومن ثم كان انضمامها إلى "مجلس تعاون شمال الأطلنطى"، ثم إلى برنامج "المشاركة من أجل السلام". وثانيهما، قضية توسيع الحلف، وهو ما ترفضه روسيا تماماً خاصة مع إجماع قادة الحلف على استبعاد روسيا من عضويته رغم إعلانهم بأن أى عضو فى "المشاركة من أجل السلام" مرشح لعضوية الحلف. ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات لعل أهمها أن توسيع الحلف كان بهدف تطويق روسيا واحتواء التهديدات المحتملة التى قد تشكلها فى المستقبل. هذا إلى جانب كونها دولة أورآسيوية يقع ٧٥٪ من أراضيها فى آسيا، وهى دولة كبرى بالمعيار الجغرافى والديموجرافى والعسكرى ومن ثم فإن انضمامها إلى الحلف يؤدى إلى تغييرات جوهرية فى توازناته الداخلية وعملية صنع القرار به. كما أن روسيا دولة مترامية الأطراف ويعنى ضمها مد الضمانات الأمنية للحلف إلى حدود الصين ومنغوليا مما يتطلب تغييرات جذرية فى هيكله العسكرى رغم كونها فى غير حاجة إلى ضمانات أمنية بالنظر إلى قدراتها العسكرية الهائلة.

ومن ثم، فإنه كان واضحاً منذ البداية أن الهدف الأساسى لتوسيع الحلف هو تطويق روسيا مما أدى إلى معارضتها لفكرة توسيع الحلف واعتباره عملاً عدائياً ضد روسيا وذلك منذ بدايات عملية التوسع فى التسعينيات. فقد عبر يلتسين عن تفضيل روسيا تقديم ضمانة أمنية من جانب كل من روسيا والحلف لدول منطقة شرق ووسط أوروبا، ورأى أن العلاقات بين روسيا والحلف يجب أن تكون أكثر قرباً من العلاقات بين الحلف وشرق أوروبا. كما عبر بافيل جراتشيف، وزير الدفاع الروسى آنذاك، عن رفضه توسيع الحلف واعتبره بمثابة تهديد عسكرى محتمل لروسيا، وهدد بوقف تنفيذ معاهدة الأسلحة التقليدية فى أوروبا CFE، والتى تطالب روسيا بمراجعتها باعتبارها لم تعد تتوافق مع الواقع بعد انهيار الاتحاد السوفييتى وحل حلف وارسو، وذلك فى حالة توسيع حلف الأطلنطى ليضم دول شرق أوروبا، وأن توسيع الحلف سيحرر روسيا من أى التزامات تقرها معاهدة CFE. كذلك أعلن يفجينى بريماكوف، مدير وكالة الاستخبارات الخارجية الروسية، معارضته لتوسيع حلف الأطلنطى، ورأى أن ذلك سيجدد عزلة روسيا ويعيد الحرب الباردة مع تغيير حدودها بمزيد من الاتجاه نحو الشرق.[٤٥]

---

[45] Buszynksi, Leszek, "Russia and the West: Towards Renewed Geopolitical Rivalry?", **Survival**, vol. 37, no. 3, (Autumn 1995), pp. 77, 110, 119 – 121.

وانطلقت المعارضة الروسية لتوسيع الحلف من عدة اعتبارات، أولها عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية التى قام الحلف لاحتوائها. وثانيها، أن توسيع الحلف دون ضم روسيا إليه سوف يعيد تقسيم أوروبا، وهو ما أشار إليه يلتسين خلال قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى حين عبر عن قلقة من إشاعة "السلام البارد" فى القارة الأوروبية. وثالثها، أن توسيع الحلف بدعوى حماية دول شرق ووسط أوروبا من أى تهديد روسى مستقبلى لا أساس له من الصحة فى ظل التزام روسيا بسحب قواتها من ألمانيا الشرقية وباقى دول شرق أوروبا ودول البلطيق.[٤٦]

إلا أن موقف روسيا الرافض لتوسيع الحلف والضغوط الأوروبية التى قادتها فرنسا فى هذا الشأن لم يثن الولايات المتحدة، تدعمها بريطانيا، عن المضى قدماً فى خططها وطرح رؤية لدور الحلف فى فترة ما بعد الحرب الباردة تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية. ففى قمة حلف الأطلنطى في مارس ٢٠٠٤ تم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية (أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) رغم أن قدراتها العسكرية لا تؤهلها للانضمام للحلف. صاحب ذلك تبنى البرلمان الأوكراني قراراً يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية، وقيام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق التي انضمت إليه. وخلال قمة الحلف فى أبريل ٢٠٠٨ تمت مناقشة قبول جورجيا وأوكرانيا فى عضويته، وعارضت ألمانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ضم الدولتين إلى خطة العمل لنيل العضوية، التي تعتبر مرحلة إلزامية على طريق الانضمام إلى الحلف تجنبا لإفساد علاقاتهم مع روسيا.

ولم تكتف الولايات المتحدة بتوسيع عضوية الحلف ونفوذه تجاه روسيا، وإنما شرعت فى تعزيز قدراته من خلال إقامة قاعدتين أمريكيتين في كل من بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها الدرع المضادة للصواريخ. الأمر الذى جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله تقريبا في متناول أسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الأسلحة الإستراتيجية.

وقد رأى ميخائيل مارجيلوف، رئيس لجنة الشئون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي (المجلس الأعلى للبرلمان)، أن توسيع الناتو يجري طبقا لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى فكرة تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين والتي نصت على إبعاد روسيا إلى أعماق أوراسيا فى شمال شرقي القارة وإضعاف ما يسمى بـ"أهمية موقعها الوسطي"، وأن روسيا يتم احتواؤها من الجنوب الشرقي وآسيا الوسطى من خلال برنامج حلف الأطلنطى

---

46 Kozyrev, "Partnership or Cold Peace?", **op. cit.**, pp. 4, 11 – 13.

"الشراكة من أجل السلام" الذى يضم ٤٦ دولة مع تحويل الشراكة إلى تعاون عسكري، أما قبول دول البلطيق في الحلف فلا يمثل زحفاً من جهة الشمال الغربي فحسب بل ودعماً للتوجه المناوئ لروسيا في هذا الحلف بحكم ميول النخبة السياسية المعادية لروسيا في تلك الدول.[٤٧]

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧ وجه الرئيس الروسى فلاديمير بوتين انتقادات حادة للسياسة الأمريكية، وذلك "لاستخدامها المفرط للقوة الذى يكاد يكون غير خاضع للسيطرة فى العلاقات الدولية .. وتجاوزها حدودها الوطنية فى كل اتجاه". وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة "لعالم أحادى القطب" غير مقبول، وأدى إلى المزيد من الحروب والصراعات فى العالم. ورأى أن "توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين إن "بلاده تمتلك الحق فى السؤال عما يهدف اليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، فى حين أن التهديد الحقيقى العالمى يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل".

إنّ تصريحات الرئيس بوتين السابقة تؤكد أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية؛ فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكى في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الأطلنطى ونشر الدرع المضادة للصواريخ فى دول أوروبا الشرقية. فتصريحات بوتين هى انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد الأقطاب ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

٣- قضية الدرع المضادة للصواريخ

لقد كانت سياسات الحد من التسلح ونزع السلاح والمبادرات المتتالية التى اتخذها الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى هذا الصدد حجر الزاوية فى التقدم الملحوظ فى العلاقات الروسية الأمريكية منذ منتصف الثمانينيات والذى وصل إلى حد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين منذ انهيار الاتحاد السوفيتى.

---

47 Novosti Press, 17/7/2007.

وكان انسحاب الولايات المتحدة فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠١، من جانب واحد، من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ الموقعة مع الاتحاد السوفيتى السابق، الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الروسى الأمريكى الذى بنى عليها. الأمر الذى دعمته قضية الدرع المضادة للصواريخ. وهى الأزمة التى فجرتها خطة الولايات المتحدة التى أعلنتها فى يناير ٢٠٠٧ لإقامة درع مضادة للصواريخ تتضمن نظاما لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. وتقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر، وهي مصممة لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات، حيث يقوم الصاروخ الاعتراضي باعتراض الصاروخ العابر وتفجيره في الفضاء قبل وصوله إلى هدفه على الأرض.

وقد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع الأمريكى، وعبر الرئيس الروسي السابق بوتين في مناسبات عديدة وبعبارات شديدة اللهجة عن رفض بلاده له، واتهم الولايات المتحدة بأنها "تستهتر في اللجوء إلى القوة"، وأن هذا النظام "موجه ضد شيء غير موجود، وأنه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدى إلى تدمير التوازن الإستراتيجي في العالم"، وأنه "إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوروبا، فقد تكون أوروبا هدفا للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تتحمل روسيا أية مسئولية عن ذلك".[٤٨] وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالويفسكي أن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي، وشبه المضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأمريكية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وأن سباقاً للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا.

هذا الهجوم الدبلوماسى الروسى على المشروع الأمريكى كُلل بتوقيع الرئيس بوتين مرسوماً فى ١٤ يوليو ٢٠٠٧ يقضى بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا والاتفاقات الدولية المترتبة عليها. وكانت الاتفاقية قد وُقعت فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ من جانب أعضاء حلفى الأطلنطى ووارسو (سابقاً) وعلى رأسهم روسيا والولايات المتحدة. واُعتبرت فى حينها تأريخاً لنهاية الحرب الباردة، وحجر الزاوية فى سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار الأوروبى.

ويعتبر قرار الرئيس بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. ويتضمن ذلك توقف روسيا عن تزويد حلف الأطلنطي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية فى أوروبا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية فى أوروبا ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب.

---

48 Novosti Press, 3/6/2007.

تلى ذلك استئناف روسيا فى أغسطس ٢٠٠٧ لدوريات القاذفات الروسية بعيده المدي (تي يو١٥٠ وتي يو٩٥) الملقبة بالدببة، والقادرة علي حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام ١٥ عاما مما يمثل تهديدا استراتيجيا لواشنطن وحلفائها خاصة مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وقاعدة جوام وولاية ألاسكا الأمريكية. تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكره تفاهم مع سوريا يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة فى ميناء طرطوس السورى، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط الذي كان الأسطول السادس الأمريكي يسيطر عليه وحده.

ورغم تأكيد عدد من الخبراء العسكريين لاسيما فى الولايات المتحدة على أن الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ لا تمثل تهديداً لروسيا، خاصة أن روسيا نجحت فى تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أى نظام دفاعى بما فى ذلك الدرع الصاروخية الأمريكية المزمع إنشاؤها. وقد أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول- إم (إس إس -١٢م٢) فى أبريل ٢٠٠٤، ثم تم إطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذي رؤوس متعددة من طراز (آر إس ٢٤) وذلك فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧. إلا أنه يظل للجانب الروسى حججه ومبرراته التى يمكن على ضوئها تفهم الموقف الروسى.

أولها، يتعلق بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية فى التأكيد على كونها لاعبا دوليا لايمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى دون مشاركة فعالة من جانبه. ففي قمة مجموعة الثماني في ألمانيا في يونيو ٢٠٠٧ قدم بوتين للرئيس الأمريكي بوش عرضاً يقضي باستخدام موقع رادار روسي في أذربيجان كبديل للنظام المزمع إنشاؤه فى التشيك. وخلال لقاء بوتين وبوش في ولاية "مين" في يوليو٢٠٠٧ اقترح الرئيس بوتين استعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الانشاء في منطقة كراسنودار جنوب روسيا. وهو ما يؤكد أن روسيا لا ترفض المشروع من حيث المبدأ ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة بتنفيذه وتأكيد هيمنتها ونفوذها فى منطقة مازالت روسيا تعتبرها بوابتها الغربية.

فقد مثلت منطقة شرق أوروبا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومى الروسى، وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص هى البوابة التى عبر من خلالها الغزاة إلى روسيا على مر العصور. ورغم التقدم فى التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ عابرة القارات، لم تفقد أوروبا الشرقية أهميتها كمنطقة عازلة بين الاتحاد السوفييتى سابقاً وروسيا حالياً وأى محاولات للعدوان عليها من غرب أوروبا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية. ومن هنا كانت الأهمية الحيوية التى مثلتها منطقة شرق أوروبا لروسيا، ومن ثم سعيها للسيطرة وبسط نفوذها عليها ليس فقط كخط دفاع أول ضد أى عدوان من غرب أوروبا، ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الإثنية أو

الدينية أو القومية المختلفة فى منطقة وسط أوروبا والبلقان، والتى كانت دوما الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التى امتدت لتشمل أوروبا وروسيا. وفى هذا الإطار، حرص الاتحاد السوفييتى على استمرار هيمنته على منطقة أوروبا الشرقية، حتى ولو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة برجينيف والتى تقضى بحق موسكو، بل وواجبها، فى التدخل العسكرى لمساندة النظم الاشتراكية ومساعدة أى دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديدا. فقد أكد برجينيف عقب التدخل السوفييتى لقمع التمرد فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ أن موسكو ستحافظ على وضعها فى شرق أوروبا حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة. وكانت دول أوروبا الشرقية الست الحليفة للاتحاد السوفييتى فى فترة الحرب الباردة (رومانيا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا، بولندا) بمثابة المجال الحيوى للاتحاد السوفييتى ومنطقة نفوذه الأساسية. وتسعى روسيا حالياً إلى الحيلولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت الهيمنة الأمريكية واقتلاع بقايا النفوذ الروسى بها.[٤٩]

ثانيها، عدم توقيع دول حلف الأطلنطى على الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا التى وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي باسطنبول عام ١٩٩٩، والتى تستوعب من وجهة النظر الروسية المستجدات التى أدى إليها انتهاء الحرب الباردة. وقد صدقت روسيا على المعاهدة المعدلة عام ٢٠٠٤، كما صدقت عليها بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا، ورفضت دول حلف الأطلنطى (٢٦ دولة) القيام بذلك وأصرت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه "التزامات اسطنبول" أولاً وهى سحب القوات الروسية من مولدوفا وجورجيا المجاورتين لروسيا رغم الرفض الروسى التام لذلك.[٥٠]

ثالثها، أن المشروع الأمريكى، من وجهة النظر الروسية، يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومى ويهدف إلى حرمانها من القدرة على توجية الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة فى حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا، ومن ثم فإن المشروع يحرم روسيا دون قوة ردع حقيقة تضمن أمنها وسلامة شعبها.

ولقد اتخذت إدارة اوباما موقفا أكثر اتزاناً حيال نشر عناصر هذه المنظومة في بولندا وتشيكيا بتركيزها على تقييم نفقات هذا المشروع، واختبار قدرة المنظومة على العمل في أثناء الاختبارات الشاملة، وواقعية الخطر الصاروخي من جانب إيران، وضرورة إجراء مشاورات مع الحلفاء في الناتو وروسيا.

وأعلن الرئيس أوباما في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩ عن تراجع الولايات المتحدة عن مشروع الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ بالصورة الأولية التى تم طرحها، وأن الولايات المتحدة أعادت

---

49 Dawisha, Karen, "Gorbachev and Eastern Europe", **World Policy Journal**, vol.III, no.2, (Spring 1986), pp.279-280.

50 Novosti Press, 15,19 /7/2007.

النظر في خططها الرامية إلى نشر عناصر من منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية، وأن بلاده ستبني منظومة درع صاروخية أكثر تطورا وأقل تكلفة، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستراعي مصالح روسيا في خططها الجديدة. وأكد أوباما أن الخطة الأمريكية في هذا المجال ليست موجهة ضد روسيا، وأنها تهدف إلى تحييد الخطر الإيراني فقط. وأعلن وزير لدفاع الأمريكي روبرت جيتس أن الولايات المتحدة أدركت أن خطر الهجوم من جانب ايران باستخدام الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى ليس بتلك الدرجة من الاحتمال التي توقعتها في البداية. وأنها تعتزم إرسال سفن عسكرية مزودة بصواريخ اعتراضية إلى سواحل أوروبا، في قواعد بحرية في شمال وجنوب أوروبا، مما يؤمن دفاعاً صاروخياً أكثر فعالية ضد التهديدات القادمة من إيران ودول أخرى. وقال نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي، الجنرال جيمس كارترايت، إن البنتاجون يخطط لنشر محطة رادار في منطقة القوقاز بدلا من التشيك، وذلك في إطار إنشاء هيكل جديد لنشر منظومة الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا.

وكرد فعل، أعلن الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف العدول عن فكرة نشر منظومات "اسكندر" الصاروخية في مقاطعة كالينينجراد الروسية. وذلك خلال زيارته للولايات المتحدة على هامش قمة "مجموعة العشرين" في بيتسبورج الأمريكية. وكان الرئيس ميدفيديف قد أعلن في رسالته التي وجهها إلى البرلمان الروسي في ٥ نوفمبر ٢٠٠٨، أن روسيا ستنشر في حالة الضرورة منظومات صواريخ "إسكندر" في مقاطعة كالينينجراد لتحييد عناصر المنظومة الأمريكية المضادة للصواريخ في أوروبا، وكأحد التدابير التي تتخذها روسيا ردا على نشر عناصر المنظومة الأمريكية في تشيكيا وبولندا.

ورغم أن الأزمة بدت وكأنها انتهت وتم احتواؤها عند هذا الحد فإن التطورات المتعلقة بها لاحقاً أوضحت أن هذا الملف مازال مفتوحاً فى العلاقات الروسية الأمريكية. ففى ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٩ أشار رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين إلى ضرورة تطوير "الأسلحة الهجومية الضاربة" في بلاده لمواجهة الدرع الصاروخية الأمريكية. وأوضح بوتين في تصريحات صحفية أدلى بها في مدينة فلاديفوستوك في الشرق الأقصى الروسي أن خطط الولايات المتحدة لإقامة درع صاروخية في أوروبا تدمر التوازن الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا.

أعقب ذلك تصريح وزير الدفاع البولندي بوجدان كليخ فى ٢٠ يناير ٢٠١٠، حول نشر صواريخ "باتريوت" الأمريكية على مشارف مدينة مورونج، على بعد ١٠٠ كلم من الحدود الروسية بدلاً من ضواحي وارسو كما كان مقررا سابقا. ورغم تأكيد خبراء روس أن صواريخ "باتريوت" غير قادرة من الناحية التقنية على اعتراض الصواريخ الروسية. وذكروا أن القوات الأمريكية واجهت صعوبات حتى في اعتراض صواريخ "سكود" العراقية

القديمة بواسطة صواريخ "باتريوت" في حرب "عاصفة الصحراء"، وتأكيد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن احتمال نشر صواريخ "باتريوت" في الأراضي البولندية لا يُقلق روسيا، إلا إنها تظل خطوة تُفسر على أنها غير ودية تجاه روسيا وتنال من إجراءات بناء الثقة بين روسيا والولايات المتحدة.[٥١]

٤- تعزيز الهيمنة الروسية فى مجال الطاقة

قامت روسيا خلال الأعوام القليلة الماضية باتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف تعزيز مكانتها فى سوق الطاقة العالمى، ودعم تأثيرها ونفوذها فى هذا الإطار، وتضمن ذلك:

أ. التعاون والتنسيق مع كبار منتجى الطاقة

لفترة طويلة غاب التنسيق بين روسيا وغيرها من كبار المنتجين فى منظمة أوبك، إلا أن الرئيس بوتين أكد على ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية وغيرها من كبار المنتجين كحلفاء فى سوق الطاقة العالمية خاصة دول الخليج وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية، وليس منافسين أحدهما للآخر، فى منحى جديد للسياسة الروسية فى مجال الطاقة. كما أكد العديد من المسئولين الروس أن روسيا لن تكون بديلاً عن النفط الخليجي وأن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات المتحدة هو في إطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكي. هذا إلى جانب الشراكة الإستراتيجية والتعاون والتنسيق مع فنزويلا التى تعد أكبر منتج للنفط في الأمريكتين والرابعة عالميا، وتبلغ احتياطاتها المؤكدة من الغاز الطبيعي ٤,١ تريليون متر مكعب، لتحتل بذلك المرتبة الثانية في النصف الغربي من العالم بعد الولايات المتحدة.

ويهدف التعاون والتنسيق بين روسيا وغيرها من المنتجين إلى الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم فى حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ويشار في هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول أوبك في جهودها لخفض الإنتاج خلال عام ٢٠٠١ حيث قررت خفض إنتاجها بمقدار ١٥٠ ألف برميل يومياً للحفاظ على الأسعار. ويفسر هذا أيضاً سعى موسكو للانضمام رسمياً إلى منظمة أوبك، وهو ما أكده العديد من المسئولين الروس. وتسهم "أوبك" بحوالي ٤٠ بالمائة من إنتاج النفط العالمي، وتضم ١٢ دولة هى: الجزائر وأنجولا والأكوادور وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

---

51 وكالة أنباء نوفوستى، ٢٠ يناير ٢٠١٠.

احتياطات الحقل بحوالى ١٦٠ مليون طن من النفط و٦٠ مليار متر مكعب من الغاز. ويتوقع أن يستخرج ٢٠ مليون طن من النفط و١٠ مليارات متر مكعب من الغاز المرافق كل عام. وتبلغ حجم الاستثمارات الموظفة في هذا المشروع مليار دولار.

من ناحية أخرى، وفي إطار هذا التوجه أيضاً، جاء اتفاق شركتي غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية، والتي ستحصل بموجبه غازبروم على حصتها في أنبوب الغاز "جالسي" الذي يجري مده من حقول الغاز الجزائرية إلى إيطاليا ويمر جزئيا عبر قاع البحر المتوسط ومن خلال أراضي جزيرة سيردينيا. إضافة إلى إمكانية انضمام الشركة الروسية إلى كونسورتيوم يتولى مد أنبوب الغاز "ميدجاز" من الجزائر إلى إسبانيا. كما تدور مفاوضات بين الجانبين حول التعاون لتشييد مصنع لتسييل الغاز في روسيا على شواطئ بحر البلطيق، يتم تصدير إنتاجه إلى أمريكا الشمالية.

جـ. الدفع بالاستثمارات الروسية فى الخارج

هناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية لاسيما تلك التابعة للدولة للاستثمار فى قطاع النفط والغاز فى الدول المنتجة له فى مختلف مناطق العالم (فى أوروبا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا) من خلال المشاركة فى عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة فى مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك فى مجال الصناعات البتروكيماوية حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" حالياً من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال الطاقة.

د. تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز

كان هناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية فى الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق، وفى مقدمتها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. فوفقاً لتصريح لرئيس شركة "لوك أويل" وحيد أليكبيروف تمتلك الشركة حوالي ألفي محطة لتعبئة الوقود فى الولايات المتحدة، وحوالي ٦٠٠ محطة فى أوروبا. وقامت الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بتبديل اللافتات على محطات الوقود فى الولايات المتحدة من Getty وMobil الأمريكيتين إلى "لوك أويل" تأكيداً على ترسيخ أقدامها فى السوق الأمريكية.

وتمثل الدول الأوروبية السوق الرئيسى للنفط والغاز الروسى، حيث تقوم روسيا بإمدادها بـ ٢٧٪ من احتياجاتها من النفط وأكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها من الغاز، وأهمها ألمانيا التى تعتبر روسيا أكبر مُصدر للنفط وللغاز الطبيعى إليها، وأيضاً الجزء الشرقى من أوروبا

حيث كان الاتحاد السوفيتى يمد دول أوروبا الشرقية بأكثر من ثلثى استهلاكها من النفط، و٨٠٪ من وارداتها منه، وبأسعار تقل كثيراً عن مثيلتها فى السوق العالمية. وما زالت هذه الدول تعتمد اعتمادا أساسيا على روسيا فى الحصول على احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعى. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام ٢٠٢٠ حوالي ٧٠٪ من احتياجات القارة الأوروبية.

وإزاء هذا النفوذ النفطى المتزايد لروسيا فى سوق الطاقة العالمى، خاصة الأسواق الأوروبية وبدرجة أقل الأمريكية، ونظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعى ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد إستراتيجية جيوسياسية، فقد أثار ذلك مخاوف الولايات المتحدة من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسى من جانب روسيا فى مواجهة أوروبا والولايات المتحدة، خاصة بعد الأزمات المتكررة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ عن أوكرانيا بسبب الخلاف حول سعر النفط والغاز الروسى لأوكرانيا وعدم سداد الأخيرة لفاتورة الإمدادات الروسية لفترات سابقة فى وقت تشهد فيه العلاقات الروسية الأوكرانية توتراً ملحوظاً، وأيضاً أزمة عام ٢٠٠٧ مع بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خُمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا؛ الأمر الذى تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا، والتى تم تجاوزها سريعاً على خلفية التحسن النسبي في العلاقات بين البلدين.

ورغم أن الأزمات السابقة كانت نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار الدولتان على الحصول عليهما من روسيا بذات الأسعار التى تقل كثيراً عن أسعار السوق، فى حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بذات الأسعار التى تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوروبي، إلا إنهما أثارتا مخاوف أوروبا والولايات المتحدة. وقد دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون وتبادل فتح أسواق النفط الأوروبية مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار.

فى هذا الاطار، دعا نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني، عبر الخطاب الذي ألقاه في قمة حلف الأطلنطى التي عقدت في عام ٢٠٠٦ إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا. كما أعلن الاتحاد الأوروبي مراراً عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية فى إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخري من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب الغاز "باكو – تبليسى – جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذرى ولكن القازاقى والتركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى أوروبا. وقد انشئ هذا الخط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة

الروسية القوية له. أيضاً مشروع "نابوكو" وهو تصور مستقبلي، يقدر له أن ينقل الغاز المنتج في جمهورية أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى عبر تركيا، إلى كل من وسط وغرب أوروبا. كذلك هناك مشروع إيراني لنقل الغاز عبر أراضي كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وصولا إلى النمسا تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة ٣٠ مليار م٢ فى السنة، ومن المنتظر بدء العمل بهذا المشروع بحلول عام ٢٠١١، إلا أن تطورات قضية البرنامج النووى الإيرانى قد تؤثر على هذا المشروع.

ولكن رغم علو نبرة الخطابين الأمريكي والأوروبي بشأن تنويع مصادر الطاقة الأوروبية وطرح العديد من المشروعات فى هذا الصدد، فإن ما تحقق بالفعل مازال ضعيفاً ومحدوداً.

وقد نفى الرئيس الروسى السابق ورئيس الحكومة الحالى فلاديمير بوتين فى مناسبات عدة أن تكون موسكو تخطط لتقليص صادراتها من الطاقة إلى أوروبا، وأكد أن "أوروبا شريك طبيعي ومناسب لروسيا"، وأن موسكو التزمت باتفاقاتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب الباردة. وانتقد المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: "ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة ماذا عن الأسواق الحرة؟ ما الذي يجري؟"... "عندما تستثمر الشركات الأوروبية في الخارج، تسمي ذلك استثمارا وعولمة، بينما عندما يفعل الروس نفس الشيء يسمى ذلك توسعا."

إن روسيا دون شك عملاق فى مجال الطاقة، وهى -كما أكد الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف- دولة أوروآسيوية تنتمى إلى المجتمع الأوروبى وترتبط بمصالح حيوية واستراتيجية مع الدول الأوروبية. وتسعى روسيا جاهدة إلى توطيد وتدعيم علاقاتها بأوروبا على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين، ويعتبر التعاون فى مجال النفط أحد المحاور الأساسية لذلك. كذلك أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن بلاده تتيح مواردها من الطاقة للعالم، طالبا من المنتقدين إثبات أن موسكو تستخدم موارد الطاقة كسلاح لفرض إرادتها على دول أخرى. كما أكد أن روسيا لم تنتهك أبداً أي التزام تجاه الدول المستوردة للطاقة.

فرغم أن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبى يرتبط دون شك بروسيا، فإن النفوذ الروسى المتزايد بوضوح فى أسواق النفط فى أوروبا والولايات المتحدة مازال اقتصادياً بحتاً ويتعلق بالتحكم فى أسعار النفط على وجه الخصوص والذى تعتبره روسيا مورداً مهما واستراتيجياً لاقتصادها القومى ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها. فرغم أن الطاقة تعتبر أداة واعدة للسياسة الخارجية الروسية يمكن توظيفها سياسياً إذا أرادت القيادة الروسية ذلك إلا أنه حتى الآن لا توجد أى مؤشرات لرغبة روسيا فى ذلك.

ويظل نمو النفوذ الروسى فى سوق الطاقة العالمى وصعودها لتصبح عملاقاً فى هذا المجال أمراً يضيف دون شك إلى القدرات الشاملة والمكانة الدولية لروسيا، ويعزز مكانتها كإحدى الدول "الفاعلة والمؤثرة" دولياً التى لا يمكن تجاوزها.

خاتمـــة

لقد عادت روسيا كقوة كبرى، ولكن برؤية وبأولويات مختلفة لسياستها الخارجية تكاد تختلف جذرياً عن تلك التى حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعون عاماً، وهى لا تطمح إلى مناوئة الولايات المتحدة وإنما إلى حماية مصالحها وأمنها القومى بمفهومه الواسع. وفى هذا الإطار تبرز مجموعة من الحقائق الأساسية:

أولاها، بروز أبعاد ومفاهيم أخرى للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكرى بمعناه التقليدى، أهمها أمن الطاقة، وأن حروب الغد ستكون دفاعاً عن هذه الأبعاد الجديدة للأمن. ولعل الاحتلال الأمريكى للعراق هو "بداية" هذا التوجه فى السياسة الدولية. الأمر الذى يعيد للأذهان الاستعمار بمعناه التقليدى للسيطرة على الثروات الطبيعية للأمم والشعوب.

ثانيتها، إن السياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية بل والسياسية. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً للتعاون مع أى دولة ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال بما في ذلك المجال العسكرى.

ثالثتها، زوال التناقض الأيديولوجى بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتى وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى "الشراكة الإستراتيجية" القادرة على احتواء الخلافات وتسويتها على النحو الذى يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومى. فلم يعد هناك شرق أو غرب ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمهم الولايات المتحدة وبينهم روسيا. ومن ثم فإن هناك حدودا للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة، ولا يجب علينا المراهنة على موقف روسى يمثل تحولا جذريا عن التوجهات العامة للسياسة الدولية المتفق عليها من جانب الثمانية الكبار.

رابعتها، رغم هذا فإن هناك فجوة قائمة بين السياسة الأمريكية والموقف الروسى المتوازن من العديد من القضايا التى ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها هى فقط، وترى فى استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل. فرغم إن التناقض الأيديولوجى انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا بانهيار الاتحاد السوفيتى، ورغم وجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين البلدين، إلا أن التناقض الحضارى والمصلحى مازال قائماً بينهما. ومن ثم، فإن الصراع الدولى سوف يستمر بينهما وسوف يكون أكثر وضوحاً فى منطقة المجال الحيوى لروسيا المتمثلة فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق حيث ثانى أكبر احتياطى نفطى بعد منطقة الشرق الأوسط فى منطقة بحر قزوين. فالصراع فى المستقبل هو صراع على مصادر الطاقة، ولم يكن تواجد الولايات المتحدة فى الخليج واحتلالها للعراق وتدخلها فى منطقة الكومنولث إلا لهذا الهدف.

ولاشك أن الإدارة الأمريكية الجديدة مطالبة بما هو أكثر من الوعود، وعليها ترجمة هذا التغير النسبى فى السلوك اللفظى إلى سياسات فعلية تستعيد بها الثقة والمصداقية التى فقدتها ليس فقط من جانب روسيا بل والعالم أجمع، وتسهم بفاعلية فى تطوير العلاقة بين البلدين على نحو أكثر توازناً بين شريكين فى إطار نظام متعدّد القوى ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى، ويحترم حقوق الشعوب وسيادة الدول.

رقم الإيداع ٣٣١٧ / ٢٠٠٤

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 258 - X